

الهيئة السعودية للبحر الأحمر والجيومكانية ينتجان أول خارطة ملاحية لجزيرة سندالة

29 أكتوبر، 2024



تعزيزًا للملاحة وضمان حماية البيئة البحرية
الهيئة السعودية للبحر الأحمر
والهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية
ينتجان أول خارطة ملاحية
لجزيرة سندالة

أهداف المبادرة



جذب

الاستثمارات في
البحر الأحمر



تعزيز

جاذبية البحر الأحمر
لممارسة الأنشطة
السياحية الساحلية



حماية

الشعب المرجانية
وتأمين سلامة
الوسائط البحرية



تسهيل

الحركة الملاحية
للوحدات البحرية في
البحر الأحمر ضمن
النطاق الجغرافي
للمملكة



تخطيط

المسارات البحرية
الملاحية الآمنة



انطلاقاً من التعاون البناء بين الهيئة السعودية للبحر الأحمر والجيومكانية تم إنتاج أول خارطة بحرية ملاحية بشقيها الورقي

والإلكتروني عالي الدقة لجزيرة سندالة في منطقة نيوم وبأحدث المعايير العالمية وفق معايير المنظمة الهيدروغرافية الدولية (IHO)، بالإضافة إلى أربعة خرائط أخرى لمنطقة نيوم.

ويأتي هذا التعاون مبادرةً من الهيئة السعودية للبحر الأحمر انطلاقاً من مهامها والتي من أبرزها تحديد المواقع والمسارات الملاحية لممارسة الأنشطة الملاحية والأنشطة البحرية في النطاق الجغرافي للمملكة وتطويرها وتحديثها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وضمان التحقق من حماية البيئة والحفاظ عليها.

وقامت بدورها الجيومكانية -بحكم اختصاصها- تطبيق أعلى متطلبات إنتاج وتحديث الخرائط البحرية الملاحية؛ التي تتضمن بيانات الأعماق والشعب المرجانية والجزر البحرية والعوائق الملاحية ومعلومات المد والجزر لتعزيز أمان الملاحة البحرية في المناطق البحرية للمملكة، ودعم صناعة القرارات الذكية.

وتوفر هذه الخرائط البيانات الجيومكانية البحرية الموثوقة والأمنة التي ستسهم في أعمال التخطيط والتطوير وتحقيق المستهدفات الوطنية تماشياً مع رؤية المملكة 2030 مما يسهّل جذب الاستثمارات في مجالات السياحة البحرية وتوفير الخرائط بيانات ملاحية بحرية مما يسهل دخول وخروج اليخوت والوسائط البحرية الأخرى إلى سندالة والجزر الأخرى، وكما تعزز من سلامة الملاحة البحرية وحماية البيئة بتطبيق أعلى معايير الأمن والسلامة بوجود العوامات والمساعدات الملاحية.

يشار إلى أن الهيئة السعودية للبحر الأحمر بدأت رحلتها في 2021م لبناء وتنظيم السياحة الساحلية في البحر الأحمر وتعزيز التكامل بين الجهات المعنية، من خلال إصدار التراخيص والتصاريح، ووضع السياسات والاستراتيجيات، والخطط اللازمة، إضافةً إلى تعزيز متطلبات البنية التحتية واحتياجاتها، وحماية البيئة البحرية، وتشجيع الاستثمار بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة والترويج للأنشطة الملاحية والبحرية السياحية بما يسهم في تقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

في حين تعمل الجيومكانية -وفق تنظيمها- على تنظيم قطاع المساحة والمعلومات الجيومكانية والتصوير المتعلق بأعماله في المملكة؛ بما في ذلك اعتماد وتطوير البنية التحتية الجيومكانية الوطنية، والمرجع الجيوديسي الوطني، والشبكات الجيوديسية الوطنية، والمسح البحري الهيدروغرافي، وتوفير البيانات والمنتجات والخدمات

والتطبيقات الإلكترونية والخرائط الطبوغرافية والجوية وخرائط
الملاحة البحرية ذات الصلة بالقطاع.